جامعة البصرة المرحلة : الماجستير
كلية الآداب الفرع : اللغة
قسم اللغة العربية أستاذ المادة : د. أحمد رسن

البحث النحوي المعاصر للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨م

نوجّه النقد إلى البحث الموسوم بـ (النقد النحوي عند المرادي المجرورات أنموذجًا)
يتألف البحث من : ملخص وتمهيد ومبحثين وخاتمة.
ملخص البحث: يذكر الباحث في الملخص أن هدف بحثه إبانة ملمح نقدي عند عالم من علماء العربية (المرادي) .وهذا التعبير يختلف عن العنوان (النقد النحوي) والنقد النحوي أوسع معنى من الملمح النقدي الذي يعبر عن إشارات أولية لفكرة من الأفكار. ولا يغطي جميع جهات هذه الفكرة وهذا الموضوع. أو قد يدل على بعض الآراء القليلة النادرة في النقد النحوي؛ لذلك يعد هذا التعبير (إبانة عن ملمح نقدي) مخالفة صريحة لعنوان البحث.
التمهيد : في التمهيد يذكر الباحث النقد لغة واصطلاحًا وهو أمر جيد ؛ لأنك عندما تريد أن تبحث موضوعًا ما ينبغي أن تحدد معنى هذا الموضوع في اللغة ثم تنتقل الى معناه الاصطلاحي.

النقد في الوضع الأول (اللغة) هو تمييز الجيد من الرديء من الدراهم. والوضع الاول هو ان الواضع يضع الكلمة لمعنى يسمى المعنى الاول او الاساس او المعجمي او الحقيقي ثم ان هذا المعنى ينتقل الى معانٍ اخرى قد تكون مجازية او حقيقية. ولكن المعاني المجازية لا يعتمد عليها في الاصطلاح والعلوم والتعريفات ؛ لأنها معانٍ ثانية في حين ان الباحث يريد ان تكون دلالة اللفظ دلالة مطابقية واضحة. فلو كان الاستعمال مجازيًا فإن هذا اللفظ يحتمل على الاقل معنيين. ونحتاج الى قرينة لتحديد أحد هذين المعنيين. وهو أمر غير صحيح في البحث العلمي ؛ لذلك يجب ان يتجنب الباحث مثل تلك المعاني المجازية .
ويبقى الاستعمال الثاني او المعنى الثاني وهو استعمال حقيقي يتفق عليه مجموعة من الدارسين. ويطلق عليه المصطلح العلمي وهو ضروري جدًّا ؛ لأن لكل علم مصطلحات ومفاهيم. وهذه المصطلحات تكون عنوانات لكل مسألة من مسائل هذا العلم ي أن العلم له مفهوم ومصطلح ومسائله كلها لكل واحدة منها مفهوم ومصطلح. ولكل عالم له آراء في هذا العلم وفي مسائله.

فوضع الباحث معنى النقد في الاصطلاح نقلًا عن كتاب أصول النقد النحوي. وفي هذا النقل خلل يتضح فيما يأتي :
١ـ إنه نقل التعريف الاصطلاح بالمعنى وهذا تصرف بالألفاظ .ويجب أن ينقل التعريف باللفظ لا المعنى .
٢ـ أنه نقل تعريف النقد الأدبي. وهناك فرق بين تعريف النقد والنقد الأدبي. فالنقد مصطلح عام. والنقد الأدبي قسم من أقسامه. فكيف يعرف الكل بقسم من أقسامه ؟.
٣ـ إن هذا التعريف تعريف شخصي لأحمد الشايب في كتابه (أصول النقد الأدبي) و أحمد الشايب ذكر تعريفًا للنقد بمعناه العام وهو قوله "النقد دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها وموازنتها بغيرها المشابهة لها او المقابلة ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ودرجتها "ص١١٥. وهذا التعريف عام للنقد ؛ لأنه لم يحدّده بالأدب. فهو ذكر (دراسة الأشياء) والتي تشمل كل الأشياء الحقيقية والاعتبارية ، فالأشياء الحقيقية مثلا نقد الدراهم على الرغم من أنها موجودات. لها قيمة

اعتبارية. ونقد الأشخاص و نقد أي علم من العلوم. فهو مصطلح عام يصلح أن يكون تعريفًا للنقد.
ونقل بعد ذلك تعريف النقد النحوي ووقع ايضًا في الخطأ نفسه وهو نقله للتعريف بالمعنى واعتمد على تعريف خاص لدراسة ماجستير عنوانها (النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري ،ص١٥) وهناك ذكر الباحث في الدراسة المتقدمة تعريفًا مختلفًا عما نقله الباحث. فقال صاحب (النقد النحوي) : "إعادة النظر في تلك القاعدة النحوية والعمل على تدقيها ..الخ" ص١٥.
و تعريف الباحث الأول طويل جدًّا يحتاج الى نقد ليس هنا موضعه. وهناك تعريف آخر لهذا الباحث وهو تعريف النقد النحوي قال " أداة من أدوات التنظير النحوي ولازمة من لوازمه لصوغ القواعد وتنسيق الأبواب "ص١٥ وهذا تعريف خاص بالباحث. وليس تعريفا متفقا عليه عند النحويين والباحثين.
ولم نجد تعريفا جامعا مانعا للنقد النحوي في الدراسات النحوية القديمة و الحديثة. فنحتاج الى تعريف جامع مانع يحدد بدقة المقصود من (النقد النحوي) الذي أُجري في الدراسات النحوية القديمة والحديثة. وهذا يحتاج الى استقراء كل الدراسات التي مارست النقد . حتى نعرف كل ما يتصل بالنقد النحوي.
المبحث الأول : عنوانه (المجرور بحرف الجر) وفيه ثلاث مسائل:
١ـ المجرور بعد اللام المقحمة .
٢ـ محل الجملة الواقعة بعد (حتى)الابتدائية.
٣ـ الجر بـ (لعل).

- في عنوان المبحث الأول إشارة الى (نظرية العامل) أي أنه موضوع على أساس نظرية العامل. فحرف الجر هو العامل والاسم المجرور معموله والعمل هو الجر .

ومن السليم منهجيًّا في الدرس النحوي إبعاد نظرية العامل. فنقول : المجرور بعد حرف الجر توضع عليه علامة الجر بدليل إنه قال في المسألة الأولى فأكد هذا الأمر وأبعد نظرية العامل .فقال المجرور بعد اللام المقحمة وهذا الاستعمال دقيق. ففي الاستعمال العربي اذا جاء الاسم بعد اللام يجر بالسليقة العربية ، وليس العامل هو الذي يجر الاسم.
١ـ نقد المسألة الأولى المجرور بعد اللام المقحمة: من الأمثلة التي جاءت فيها اللام مقحمة (الزائدة التي تفيد التوكيد) قول الشاعر:

يا بؤس للحرب التي وضعت أرهاطًا فاستراحوا

موضع الشاهد "بؤس للحرب"
وقولهم : لا أبا لك . موضع الشاهد "لك" أصلها لا أباك واقحم الشاعر اللام بين لا واسمها.
وموقف النحويين من العامل في مسألة المجرور بعد اللام المقحمة :
في هذه المسألة موقفان:
أـ بعض النحويين يرى أن العامل هو الاضافة أي أن أصل " بؤس للحرب" هو بؤس الحربِ. ودخلت اللام ، ففصلت بين المضاف والمضاف إليه. فالعمل للإضافة وليس لحرف الجر.
ب ـ الرأي الثاني الجر باللام. فاللام هي العاملة .

أما المرادي فقد اختار الرأي الثاني. فالعامل هو اللام الجارة على أساس التفكير النحوي وهو مكون من حجتين :
الحجة الأولى: أن اللام مباشرة للاسم.
الحجة الثانية : أن حرف الجر لا يتعلق عن العمل أي لا يمتنع عن العمل بل يعمل مباشرة سواء كان أصليًّا أم زائدًا أم شبيهًا بالزائد . فهو يعمل في كل الحالات.

والباحث أضاف حجة ثالثة وهي : أن الاضافة عامل معنوي أي أنه فكرة مفهومة من التركيب ليس لها لفظ (مثل الابتداء والخلاف) .
وهنا يجب أن نتنبه الى الفرق بين الابتداء والمبتدأ. فالمبتدأ عامل لفظي والابتداء عامل معنوي عند النحويين. وحرف الجر عامل لفظي ، والباحث يقول : إن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ لأنه موجود لفظًا ومعنًى في حين أن العامل المعنوي موجود في المعنى فقط ، فهو يريد أن يقول : إن حرف الجر لما كان موجودًا بلفظه ومعناه فهو الجار ؛ لأنه أقوى من الاضافة؛ لأنها عامل معنوي وهذا الراي أشار إليه النحاة القدماء .

ترتيب قضايا النقد عند الباحث :

ذكر الباحث هذين الموقفين ثم ذكر رأي المرادي وفضله بعد أن أضاف حجة ثالثة ثم انتقل الى آراء النحويين في مسألة " لا أبا لك " فذكر الآراء الكثيرة. ونقدها واحدًا بعد الآخر حتى يقول إن رأي المرادي هو الأقوى.
غير أن الترتيب المنطقي في معالجة الآراء يتسلسل على النحو الآتي :
١- ذكر جميع الآراء وبيانها بدقة ونسبة كل رأي الى العالم الذي تبنى هذا الرأي .
٢- ثم ذكر حجج هؤلاء في اتخاذ هذا الرأي. وبعد ذلك تأتي مناقشة الآراء واحدًا تلو الآخر وبتركيز على الحجة والدليل ؛ لتفنيد هذه الحجج ثم الانتقال الى الرأي المختار معززًا هذا الرأي بالأدلة والحجج القوية على أن يكون هذا الدليل واحدًا من الأدلة المعتبرة في النحو العربي وأدلة النحو التي يعبر عنها بأصول النحو هي :
١- السماع. ٢- القياس. ٣- الاستصحاب. ٤- الاجماع .
فهذه الأصول الأربعة هي التي تؤخذ منها الحجج والأدلة .
وبعض الباحثين يفصل بين الأدلة ، فيجعل الحجة أو الاحتجاج أو التأويل دليلا مستقلا. وهذا لا يصح ؛ لأن الاحتجاج يدخل في القياس والتأويل قد يدخل في القياس أو في أمر آخر مثل الإجماع. فإن أجمع النحاة على تأويل هذه القضية أو الشاهد الشعري فيؤول و التأويل هو آلية من آليات فهم المعنى. وهو عبارة عن إرجاع هذا الظاهر الى الأصل . وليس دليلًا منفردًا . وانما تابع للإجماع . وقد يدخل في القياس ، ولا يدخل في السماع .
فمثلا عند سيبويه : "وسأل القرية" فإن معنى النص يتناقض مع القضايا العقلية ؛ لأن القرية لا تتكلم حتى تجيب عندما تسأل. فنحتاج الى التأويل أي توجد مبررات عقلية أو سماع أو اي مبررات اخرى نحتاج فيها الى التأويل .
سؤال/ هل في هذه القضية وهي اختيار المرادي للرأي الثاني نقد نحوي عند المرادي؟
جوابه / المرادي اختار رأيًا من الآراء وهو الجر بحرف اللام محتجًا بالقاعدة النحوية ونظرية العامل .وهذه الفكرة تبع فيها النحاة المتقدمين. ولم ينفرد بهذا الرأي. ولا نجد مناقشة علمية في تفنيد الآراء الأخرى. فالمسألة تكاد تخلو من النقد في معناها الدقيق الذي يستعرض الآراء. ويذكر حججها ثم ينقد هذه الحجج. ويتوصل الى رأي جديد بحجج قوية .
٢- نقد المسألة الثانية محل الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية :

ملاحظة /نظرية العامل تحاول البحث عن العمل ، وتفرضه حتى على المحل. فمرة اللفظ يُجر ومرة محله يُجر. وهو نتيجة لهيمنة نظرية العامل على الفكر النحوي .
نقد المسألة: وفي هذه المسألة رأيان:
أ - إن الجملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مستأنفة بعد حتى. وهو رأي الجمهور وحجتهم أن الجملة التي تقع موقع المفرد لها محل من الإعراب والجملة التي لا تحل محل المفرد ليس لها محل من الإعراب .

ب ـ إن هذه الجملة في محل جر وهو رأي الزجاج وابن درستويه والعامل هو حرف الجر "حتى" .
ت ـ أما الباحث فقد نقل رأي المرادي معتمدًا على رأي ابن الخباز ومضعفًا رأي الزجاج وابن درستويه. قال : " وهو ضعيف قال ابن الخباز : لأنه يفضي الى تعليق حرف الجر عن العمل وذلك غير معروف " _الجنى الداني للمرادي _ ويضيف الباحث "وهو الحق" محتجًا بحجتين وهما :
الحجة الأولى : حجة ابن الخباز وهي تعليق حرف الجر عن العمل أي أن حرف الجر "حتى" لا يجر الجملة ؛ لأن "حتى" لم تجر الجملة مباشرة. وانما جرت المحل وحرف الجر لا يعلق عن الجر .
الحجة الثانية : وهي أن حرف الجر لا يباشر الجملة أي لا يدخل عليها. فالجملة ليس لها محل من الإعراب على الرأي الأول.
الملاحظات على هذا النقد:
من الملاحظ على هذا النقد أنه :
أ ـ اعتمد على نظرية العامل وهي نظرية غير دقيقة. فليس من الصحيح أن نفرض وجود عمل في محل الجملة أو محل اللفظة. وليس علميًّا أن نقول : إن محال الألفاظ سواء كانت مفردة أم جملة هي معربة لا حاجة لذلك. فمثلا نقول : هذا مبتدأ ولا حاجة لنقول : إن هذا اسم مبني مبتدأ. فإعراب المحل لا حاجة إليه. وقد رفضه الكثير من النحاة القدماء والمحدثين .
ب ـ ليس للمرادي رأي في هذه المسألة. وإنما اتبع رأي ابن الخباز الذي نقله بالنص أي أنه إذا كان هناك رأي لأحد النحويين. وتقوم باختياره. فهذا ليس نقدًا لك .وانما هو اختيار أو ترجيح. ونقد هذا الرأي أو ذاك لابد له من دليل معتمد يوصل إلى الاجتهاد والوصول إلى الحكم النحوي في تلك المسألة.
٣ـ نقد المسألة الثالثة الجر بـ (لعل)
وينبغي أن تكون هناك دقة في اختيار العنوان وهو جر الاسم بعد "لعل".
وهذه المسألة فيها آراء :
أ ـ هذه لغة بني عقيل وهي أن الاسم بعد (لعل) يجر وهذه اللغة نقلها عدد من اللغويين منهم أبو زيد الأنصاري والفراء والأخفش وذكروا مجموعة شواهد على ذلك منها :
لعل أبي المغوار منك قريب
ب ـ مواقف النحويين من هذه اللغة :
١- الزجاجي يرى أنها لغة شاذة ولا يقاس عليها ؛لأنّ "لعل" حرف مشبه بالفعل. فلا تستعمل مع حروف الجر .
٢-أبو علي الفارسي يرى أن الاسم بعدها لا يكون مجرورًا. وانما هو منصوب وأول هذه الاستعمالات الشاذة. فقد قال في الشاهد "لعل أبي المغوار ..." وأوّله بالرجوع الى الأصل. فقال : إن أصله "لعله لأبي المغوار منك جواب قريب"

- فقدر ضمير شأن ليكون اسمًا لـ "لعل" .
- حذف لام "لعل" الثانية للتخفيف .
- ادغم لام "لعل" مع حرف الجر أي أصلها "لعل لأبي المغوار". فلعل فيها لامان : اللام الأولى هي لام لعل والثانية حرف جر ادغمت بلام لعل .
- قدر موصفًا محذوفًا وهو "جواب" وجعل "قريب " صفة له .

٣- رأي ابن هشام "لعل" حرف جر زائد داخل على المبتدأ مثل رب.

٤-هي لهجة من لهجات العرب تكون فيها لعل جارة .
موقف الباحث من هذه المسألة:
١- ضعف رأي أبي علي الفارسي لأسباب:
أ ـ تخفيف لعل لم يسمع به في كلام العرب .
ب ـ ضمير الشأن لا يكون اسمًا لـ (لعل) .
ت ـ فتح حرف الجر مع الاسم الظاهر شاذ. فعندما تقول : "لمحمد" تكون اللام الجارة مكسورة ولو قلنا : "لأبي" تكون اللام مكسورة . اما لعل فلامها مفتوحة .
ث ـ رواية الشاهد صحيحة. فلا حاجة للتأويل البعيد عن المسموع من كلام العرب.
وفي هذا المجال تابع المرادي رأي النحويين المتقدمين ولم يأتِ بجديد الا عندما ضعف رأي أبي علي الفارسي. فله وجهات نظر عندما ذكر هذه الأدلة .

المبحث الثاني " المجرورات إنموذجا " وفيه أربع مسائل سنقتصر على بعضها :
عنوان المبحث "المجرور بالإضافة" والتعبير الأدق هو المضاف إليه. فهو الذي يكون مجرورًا بعد الإضافة .
سؤال/ هل تقسيم عنوان هذا المبحث " المجرورات أنموذجا" صحيح ؟
جوابه / نقول : إن هذا التقسيم غير دقيق ؛ لأن العنوان أما أن يعمم أو يخصص. فنقول : إن المجرورات بعد حروف الجر أو بعد الاضافة أو بالتوابع المجرورة كالنعت أو البدل أو عطف البيان أو التوكيد ...
اذن فهذا التقسيم يحتاج الى قسم ثالث وهو المجرور بالتبع .وإن لم يكن هناك نقد في التوابع المجرورة. فعلى الباحث أن يذكر في المقدمة انه قسم الجر على قسمين لا النقد في هذين القسمين فقط والباحث قد ذكر ذلك.
اذن عنوان البحث يكون "المجرور بعد الإضافة".
مسائله :
١ـ نقد المسألة الأولى "اضافة المصدر الى مرفوعه أو الى منصوبه محضة أم غير محضة؟"
من حالات المصدر أن يكون مضافًا. والباحث يأخذ النقد النحوي في حالة اضافة المصدر الى مرفوعه. والمرفوع هو الفاعل نحو/ أعجبني مجيء زيد. فزيد فاعل للمصدر. اما منصوبه فهو المفعول به للمصدر نحو/ رأيت شرب العسل زيد. فالعسل مفعول به للمصدر. فإن كان فعل المصدر لازمًا يرفع فاعلًا. وان كان متعديًا يرفع فاعلا وينصب مفعولا به .
وما يهمنا عندما يضاف المصدر الى فاعله او مفعوله تقسم الاضافة على قسمين اضافة معنوية محضة واضافة لفظية غير محضة .
الاضافة اللفظية غير المحضة تفيد التخفيف عند النطق ؛ لأنك عندما تضيف تحذف التنوين فهو عبارة عن حرف ثقيل وهو النون. وتحذف نون جمع المذكر السالم والملحق به ونون المثنى والملحق به.
أما الإضافة المحضة فهي التي تفيد تعريفًا أو تخصيصًا. التعريف فيه الاسم يتحول معناه من النكرة الى المعرفة نحو/ كتاب نكرة عندما نضيفه الى معرف مثل زيد نحوله الى معرفة "كتاب زيد".
أما التخصيص فهو أن الاسم يكون نكرة غير أن معناه عام. فتقلل من هذا العموم والشمول عندما تضيفه الى اسم ثانٍ نكرة نحو : "باب بيتٍ" خصصته بعد أن كان عامًا لكل أبواب البيوت غير أن هناك أبوابًا لا تدخل في حكمها كباب الطائرة وغيره .

وما يهمنا انه اذا تمت إضافة المصدر الى فاعله او مفعوله فهل هذه الاضافة لفظية او معنوية تفيد التخصيص والتعميم. وفي ذلك آراء:
أ- رأي الجمهور أنها إضافة محضة معنوية تفيد التخصيص والتعميم.
ب - رأي ابن برهان وابن الطراوة أنها إضافة غير محضة لفظية ودليلهم على ذلك أن الاسم المجرور بعد المصدر له محل من الإعراب سواء كان فاعلًا او مفعولًا به. فهو مجرور لفظًا مرفوع محلًا ؛ لأنه فاعل للمصدر او مجرور لفظًا منصوب محلًا ؛ لأنه مفعول به للمصدر. وهذا يشبه الصفة اي ان اضافة المصدر يشبه إضافة المشتق الى معموله. والصفة يقصد بها هنا المشتقات وإضافة المشتقات إضافة غير محضة فالأسماء المضافة تكون لها محال من الاعراب .

حجة ابن الطراوة : يقول : إن عمل المصدر بالنيابة عن فعله أي انه يعمل ؛ لأنه ناب مناب فعله. والصفة تعمل ؛ لأنها تشبه الفعل من حيث الوزن والزمن .
فإذن الصفة (المشتق) تعمل ؛ لأنها تشبه الفعل والعمل بالنيابة اي عمل المصدر أقوى من العمل بالشبه بالفعل أي عمل المشتق. فلذلك كلما كان العمل أقوى كانت إضافته أقوى ولما كان عمل المصدر أقوى من عمل المشتق كانت إضافة المصدر غير محضة .

أما المرادي فقد ذهب الى الرأي الأول وهو أن إضافة المصدر الى معموله محضة بدليل السماع عن العرب حيث قال الشاعر :

إنَّ وجديَّ بك الشديدَ أراني عاذرًا فيك من عهدت عدولا

موضع الشاهد: إضافة المصدر "وجدي" الى فاعله (الضمير المتصل الياء) .
وإضافة "وجد" المصدر الى معموله الياء إضافة محضة ؛ لأنه نكرة وعندما أضيف الى فاعله صارا معرفة ؛ لذا وصف بالشديد المعرف بـ "أل" ولو كان نكرة بعد الإضافة لكانت الصفة شديدًا.
والباحث يرجح مذهب الجمهور بدليل ما ذكر من آراء المتقدمين من النحاة. وكذلك أضاف آراء جديدة وبعض الآراء مذكور عند بعض النحاة منها:
أ - إن المصدر المضاف أكثر استعمالًا من المصدر غير المضاف في اللغة العربية. وهذا يرجح أن تكون إضافته محضة ؛ لأن جعل الإضافة غير محضة خلافًا للأصل أو المعتاد .
فلو قلت هذه الإضافة غير محضة فأيهما اكثر استعمالا ؟ الأكثر استعمالًا هو المضاف. فأنت ستجعل القليل هو الأصل (عدم الاضافة).
فالإضافة المحضة تشبه عدم الإضافة. والغرض منها التخفيف ؛ لأنها تكون على نية الانفصال ونية عدم الإضافة. وفي اللغة العربية عدم الإضافة أقل من الإضافة فالأصل هو الإضافة. فلو قلت : إن هذه الإضافة غير محضة ؛ لجعلت القليل هو الاصل .
سؤال : هل كثرة الاضافة اذا كانت أصلًا يشترط فيها أن تكون هذه الإضافة الكثيرة إضافة محضة ؟
جوابه /لا يصح أن تقول الإضافة هي الكثيرة. فقد تكون معها إضافة غير محضة ؛ لذا سوف تقل الإضافة المحضة ؛ لأنك جمعت معها الإضافة اللفظية غير المحضة .
ب- يقول الباحث : إن الاسم الذي يضاف إضافة محضة لا تدخل عليه (رب) و(أل) ولا ينعت بنكرة .
وهذه قرائن على أن هذا المصدر معرفة ؛ لأن "رب" تدخل على النكرة. وكذلك "أل" لا تدخل على المعرفة . فهي قرائن على أن هذه الإضافة محضة. وهذه آراء ابن مالك في شرح التسهيل قد نقلها الباحث .

ت ـ لو كانت إضافة المصدر غير محضة لجاء اسمًا لـ (لا النافية للجنس) التي يكون اسمها نكرة. ولم يستعمل المصدر المضاف اسمًا لـ (لا النافية للجنس) .
كل اسم لا النافية نكرة. والمصدر المضاف معرفة. فإذن هو لا يصلح اسمًا لـ (لا النافية).
كل اسم معرفة لا يصلح أن يكون اسمًا لـ (لا النافية للجنس) والمصدر المضاف معرفة اذن لا يصلح اسمًا لـ (لا النافية).
اي إضافة المصدر لو كانت محضة فهو نكرة ، ولصلح أن يكون اسمًا لـ (لا النافية للجنس)التي يكون اسمها نكرة . لكنه لم يستعمل كذلك.
ملاحظات الباحث:

- ذكر أن المرادي غير متعصب لمذهب نحوي. لكنه يعتمد على القاعدة النحوية.

ونقول : إن الاعتماد على القاعدة هو نوع من أنواع التعصب النحوي. ونحن نفضل أن يعتمد السماع الذي يمثل الفصاحة. فإن وُجد له دليل فهو الأولى. وإن خالف القاعدة .

- اعتمد على القراءات القرآنية والحديث النبوي في الاستعمال والنقد النحوي.

وهذا الرأي ليس بجديد ؛ لأن القراءات القرآنية اعتمد عليها بعض النحاة المتقدمين ومنهم سيبويه. فكان يستشهد بالقراءات القرآنية.

- اما الحديث النبوي فلم يذكر في البحث إلا حديثًا واحدًا استدل به على مسألة واحدة رجح فيها رأي الكوفيين. وهو جواز جر معمول الصفة المشبهة .

نتوصل مما تقدم إلى:
١ـ إن آراء المرادي التي انفرد بها نادرة. ولا تشكل ظاهرة بارزة ينطبق عليها العنوان وفي أغلب آرائه اتبع مواقف النحاة المتقدمين.
٢ـ إن المرادي اعتمد على نظرية العامل في توجيه الآراء وهي نظرية غير صحيحة. وكان الأفضل أن يستند الى الأدلة التي اعتمد عليها في النحو العربي. ولعل أقواها السماع . فهو دليل مباشر على صدق القاعدة النحوية المستنتجة منه.